



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستير أكاديمي

تخصص مالية و تجارة دولية

عنوان المذكرة

تزية المصارف كحلح قطاع المعروفة في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:

د. بوبكر محمد

من إعداد الطالبة:

نفوسي احلام نبيلة

لجنة المناقشة

| | | | |
|-------|---------------|----------------------|-----------------------|
| رئيسا | جامعة مستغانم | أستاذ التعليم العالي | أ.الدكتور |
| مقررا | جامعة مستغانم | أستاذ التعليم العالي | أ.الدكتور |
| مشرفا | جامعة مستغانم | أستاذ التعليم العالي | أ.الدكتور دواح بلقاسم |

2013/2012

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى كل أفراد العائلة

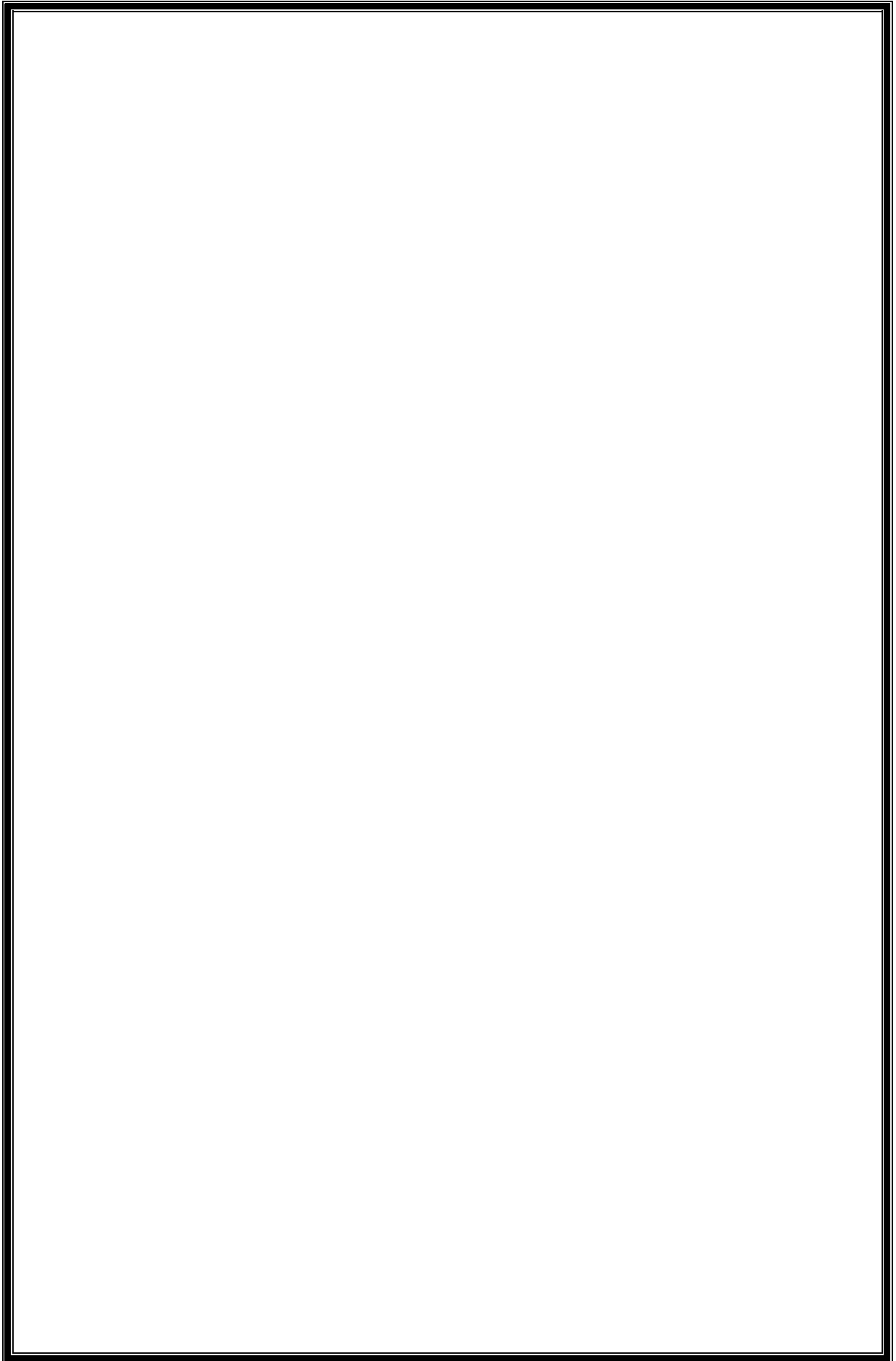
إلى كل معلمي وأساتذتي من التعليم الابتدائي حتى التعليم العالي لهم فائق

الاحترام والتقدير إلى كل الأصدقاء

إلى كل أساتذة وعمال جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

إلى كل من عرفني في مشواري الدراسي، "أساتذة التعليم العالي"

أهدي هذا العمل.



كلمة شكر وعرفان.

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي انعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدنا

بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور بوبكر محمد الذي تفضل

بالإشراف على مذكري هذه، وعلى نصحته وتوجيهاته القيمة التي أفادني

بها، فأكن له كل الاحترام والتقدير

كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة على انجاز وإتمام هذا العمل.

الفهرس

| | |
|---------------|---|
| | شكـر وتقديـر |
| | إهداء |
| | قائمة الأشكـال |
| | قائمة الجـداول |
| 1,2,3, 4,5 | مقدمة عامة..... |
| 1 | الفصل الأول: دراسة نظرية لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي |
| 2 | تمهيد..... |
| 3 | المبحث الأول: استراتيجية التنويع الاقتصادي لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات |
| 3 | المطلب الأول: استراتيجية الاعتماد على التنمية الزراعية |
| 5 | المطلب الثاني: استراتيجية احلال الواردات و تشجيع الصادرات |
| 7 | المطلب الثالث : : استراتيجية جذب الاستثمار الاجنبي |
| 13 | خلاصة |
| 13 | الفصل الثاني : الجانب التطبيقي لواقع الصادرات خارج المحروقات |
| 15 | المبحث الاول :.. القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري |
| 19 | المطلب الاول . القطاعات الاساسية في الاقتصاد |

الفهرس

| | |
|----|---|
| | الجزائري،..... |
| 23 | المطلب الثاني . المحروقات و قطاع التجارة الخارجية |
| 24 | المبحث الثاني :الاطار المؤسسي لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات |
| 26 | المطلب الأول :الاطار التنظيمي لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات..... |
| 26 | المطلب الثاني:استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات |
| 30 | المطلب الثالث:دعم الخصوصية..... |
| 36 | المبحث الثالث :واقع الصادرات الجزائرية و التبعية للمحروقات |
| 36 | خلاصة |
| 40 | خاتمة عامة |
| 46 | قائمة المراجع |
| 96 | خلاصة..... |
| 97 | خاتمة عامة..... |
| | قائمة المراجع |

المقدمة العامة

مقدمة

ان الجزائر و باعتبارها بلدا مصدرا للبترو، اعتمدت منذ استقلالها سنة 1962 على استراتيجيات التنمية المخططة، لبناء هيكل اقتصادي متني يمكن الاعتماد عليه في تحقيق نمو شامل والقضاء على أشكال التخلف الموروث عن الاستعمار.

فسارعت لأجل هذا إلى تطبيق مخططات قصيرة الأجل كمرحلة أولى تعتبر الهامة في الاقتصاد الوطني، حيث وجب على المسؤولين إيجاد الحلول المناسبة للنهوض بالوضع الاقتصادي، ولكن هذه المخططات لم تحقق أهدافها المبتغاة.

فأعيدت حركة الاصلاح من جديد بعد الفترة الانتقالية (1978-1979) بالبدء في تطبيق المخططات طويلة الأجل لأول مرة خلال الفترة 1980-1989 ولكن خلال هذه المدة أيضا لم يحقق هذان المخططان أهدافها، ولعل السبب في هذا يعود إلى أن الأهداف المبرمجة غير منسجمة وغير مترابطة، نظرا للوضع المتقلب خلال هذه الفترة التي تميزت بتوترات كبيرة مع استمرار الأزمة العالمية اثر انهيار أسعار انهيار أسعار النفط سنتي 1985-1986 حيث انخفضت المداخيل من العملة الصعبة من 81 مليار دولار إلى حوالي 1 مليار دولار، وأدت هذه الأزمة إلى تقليص وسائل الدفع الخارجية، وتراكم العجز في ميزان المدفوعات، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي قصيرة الأجل، الشيء الذي أدى إلى تقليص متوسط استحقاقات المديونية الخارجية، وارتفاع معدل خدمة الدين وبالتالي ارتفاع مخزون الدين الخارجي خلال سنة واحدة بـ 1.1 مليار دولار سنة 8711، وزادت المديونية إلى 1...مليار دولار سنة 1985 بعدما كانت 1.81 مليار دولار سنة 1985، وهذا ما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

في ظل هذه الظروف توجب على الجزائر القيام بإصلاحات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني تدريجيا، و ضرورة الاندماج في اقتصاد السوق وهي السياسة التي حاولت الجزائر انتهاجها بعد سنة 1987 لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن اعتماد الجزائر على مورد وحيد وهو البترول جعلها رهينة أسعاره التي تتحدد في السوق الدولية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية يؤدي حتما إلى ارتفاع إيرادات الدولة من العملة الصعبة، أما انخفاضه سيؤدي إلى الصورة العكسية للارتفاع وهذا يؤثر على قيمة الدينار الجزائري.

وفي ظل هذه التحديات، فإن الجزائر تجتاز مرحلة تاريخية حاسمة من مراحل حياتها يتوجب عليها فيها أن تقوم بحشد جميع قدراتها وإمكاناتها المادية والبشرية وتوجيهها لصالح واقعها الاقتصادي، وضرورة تبين إصلاح هيكلي

المقدمة العامة

ومؤسسات بهدف تنويع الاقتصاد الوطني كخطوة جريئة، والتخلص من الارتباط الكبير بإيرادات المحروقات التي أصبحت تتأثر بهذه الأزمات مما يؤثر على النمو الاقتصادي.

هذه الأهداف العليا التي تتحقق إلا من خلال العمل على إتباع نموذج تنمية اقتصادية في مواجهة هذه التأثيرات تمكنه من تحقيق مصالحه المالية والتجارية والاستفادة أيضا من ميزات الحجم الكبير في الاستثمار، والإنتاج والتوزيع، واقتحام الأسواق الأجنبية إدراكا من انه لا مكان للاقتصاديات المنطوية على نفسها في عامل التكتلات.

التساؤل الرئيسي :

من خلال العرض السابق يتجلى لنا بلورة إشكالية البحث في السؤال التالي :

هل يمكن ان يتحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يعتمد على الربح الى اقتصاد منتج ومصدر؟

التساؤلات الفرعية :

- لماذا لم تنجح الجزائر في خلق اقتصاد مصدر خارج المحروقات ؟

- ماهي الإجراءات والاصلاحات التي انتهجتها الدولة الجزائرية لترقية وتفعيل الصادرات خارج المحروقات ؟

- ماهي الحلول الممكنة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ؟

الفرضيات:

كإجابة مؤقتة على التساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- من بين الأسباب التي حالت دون نجاح الجزائر في خلق اقتصاد مصدر خارج المحروقات هي اعتمادها المفرط على

إيرادات المحروقات ، إضافة إلى غياب سياسة واضحة المعالم تضمن ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- لاتقتصر ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات على منح الامتيازات والإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات

التصدير بل تتعداها لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية والتجارية ومنظومة إدارية كفأه.

اهمية الدراسة:

المقدمة العامة

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال الضرورة الملحة للعادة هيكلية قطاع الصادرات الوطنية، بما يضمن ويوفر مكانة هامة لقطاع الصادرات، والذي بدوره سيضمن تنوع مصادر الدخل الوطني ومن ثم عدم الاعتماد الكلي على مداخل المحروقات التي تعتبر مورد طاقوي غير متجدد، وهي الحقيقة التي وعمتها الدولة وتعمل على تجسيدها هذا من جهة، أما من جهة ثانية فهي محاولة منا إضافة موضوع جديد على مستوى مكتبة الكلية.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى مايلي:

- ابراز الدور المهم الذي تلعبه الصادرات في حماية الاقتصاد الوطني من أي أزمات مستقبلية تنتج عن انهيار أسعار البترول.

- ايجاد حلول للمشاكل والعراقيل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني من أجل النهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات.

اسباب اختيار الموضوع:

من بين الاسباب التي دفعتنا الى دراسة هذا الموضوع هي:

-محاولة إبراز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، خاصة في خلق اقتصاد حقيقي مصدر بعيد عن الارتباط بالمحروقات في ظل التطورات العالمية.

-محاولة تقديم محاور لإصلاح للاقتصاد الجزائري، لتحقيق الاقلاع الاقتصادي خارج المحروقات للحاق بمستوي الاقتصاديات المصدرة.

-الاهمية التي يكتسبها الموضوع، من خلال الاهتمام المتزايد من قبل متخذي القرار بضرورة ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

الدراسات السابقة:

المقدمة العامة

لقد اطلعنا على مجموعة من الدراسات والابحاث العلمية والاكاديمية ، سواء في موضوع العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات، أو موضوع تطوير السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتصدير. ومن بين هذه الدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا نذكر

-دراسة غامل جلطي، بعنوان: ترقية الصادرات خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع، جامعة الجزائر2000.

-هذه الدراسة هي رسالة ماجستير غير منشورة، ولقد حاول الباحث من خلالها إبراز أهمية الصادرات خارج المحروقات وتنوع القطاع التصديري في عملية التنمية ومدى سلبية الأحادية في التصدير، ولقد تناولها من خلال الإشكالية التالية: ماهي الأسباب المفسرة لجمود الصادرات خارج المحروقات؟ وماهي القطاعات التي يمكن المراهنة عليها لتنوع الصادرات؟

دراسة إيزام خالد، بعنوان: ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر جامعة الجزائر 2004.

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير (غير منشورة) ولقد حاول الطالب من خلالها إبراز توجه سياسة التصدير من خلال المبادلات الهادفة لترقية الصادرات خارج المحروقات كأهم الوسائل والإجراءات المطروحة، من خلال برنامج إنعاش وترقية هذه الصادرات من قبل الدولة، إلا أنه لاحظ انها تبقي غير كافية وهذا نظرا لنقص بعض الجوانب الاقتصادية والتي تعتبر ضرورية ومكاملة. ووصل إلى اقتراح مجلة من الاقتراحات تعتبر ضرورية لترقية قطاع التصدير.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لكونه يتماشى مع هذه الدراسة من خلال تحليل مجموعة من الجداول والبيانات الواردة فيها، بما يساعد على تكوين نتائج دقيقة تسمح ببناء قاعدة متينة للانطلاق في البحث عن الحلول والمعالجات المناسبة للتحويل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد مصدر،

خطة الدراسة:

وللإلمام بجميع جوانب الموضوع المدروس، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين :

المقدمة العامة

الفصل الاول: جاء بعنوان دراسة نظرية حول التنوع الاقتصادي حيث حاولنا من خلاله التطرق الى مختلف استراتيجيات التنوع الاقتصادي كما تضمن الفصل مبحث واحد تناولنا فيه استراتيجية التنوع الاقتصادي لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفصل الثاني: تضمن هذا الفصل الجاني التطبيقي للتنوع الاقتصادي لفك الارتباط بالنفط في الجزائر مقارنة مع الحالات المختارة وقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري اما المبحث الثاني فتضمن الاطار المؤسسي لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

مقدمة

تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم و الذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الانتاج او التصدير او التشغيل حيث كان لهذا الاعتماد اثروا واضح جعل الكثير من هذه الدول تصبح اقتصاديات ريعية و قد مكنتها هذه الميزة من الحصول و لمدة طويلة على عائدات مالية مهمة ادت في الكثير من الاحيان الى تجاهل باقي القطاعات المنتجة كالزراعة و الصناعة و الخدمات لكن مع الانخفاض الكبير الذي شهدته الاسعار العالمية لهذه الطاقة و عدم ثباتها في فترات عديدة كذلك التخصيص المفرط في الانتاج و التصدير على مستوى القطاعات الانتاجية المختلفة حيث ان تركيز نشاط القطاع على محصول معين كذلك قطاع الخدمات يتمثل في الادارة العامة اما بالنسبة للقطاع الصناعي يتصف بالاعتماد على صناعة واحدة تحويلية دون الصناعات الاخرى المؤدية للتنمية و هذا ما نتج عنه تشوهات في البنية القطاعية لمختلف الاقتصاديات ذات المورد الواحد.

المبحث الاول : استراتيجية التنوع الاقتصادي لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات

تعتمد استراتيجية التنوع الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي التاكيد على مفاهيم اقتصادية و اجتماعية و من اهم هذه المفاهيم هو الارتقاء بالبنية الاقتصادية بما يسهل تطوير الاعمال و توسيع الانشطة في عدة قطاعات اقتصادية كما تولى مهمة تنوع القاعدة الاقتصادية رفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي و يمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

المطلب الاول: استراتيجية الاعتماد على التنمية الزراعية

يعد القطاع الزراعي كاحد القطاعات الرئيسية في الهيكل الاقتصادي لمعظم الدول حيث يمكن تعريف الزراعة حسب منظمة الامم المتحدة على انها تتعلق خاصة بالموارد الطبيعية و البحوث و التدريب و الارشاد و الامداد بمستلزمات الانتاج الزراعي و انتاج المحاصيل و الثروة الحيوانية. فاستخدام الزراعة كاساس لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة يتطلب ثروة في مجال انتاجية زراعة الحيازات الصغيرة

فالزراعة كانت اساس تحقيق النمو وتقليص الفقر في العديد من البلدان ولكن يمكن للمزيد من البلدان الاستفادة اذا قامت الحكومات و الجهات المانحة بعكس سنوات من اهمال السياسات و سوء الاستثمار في الزراعة¹.

يمكن تحديد الاهتمام بالتنمية الزراعية من خلال المتغيرات التالية:

توفير الاحتياجات الغذائية اصبح اهتمام السياسة الاقتصادية في السنوات الاخيرة في معظم الدول النامية اخذت على الاحتياجات الغذائية و ذلك لارتباطها بعدة متغيرات منها النمو السكاني الذي اتسم بالارتفاع في هذه الدول مقارنة بمثلها في الدول المتقدمة .يرافقه ارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك الغذاء اذ ان زيادة مستوى من الدخل الفردي المنخفض قد ادى الى ان الزيادة التي قد تحصل في مستوى هذا الدخل الذي يذهب الجزء الاكبر منه للانفاق على الغذاء حتى تقترب الحالة من الاشباع في السلع الزراعية الغذائية .وعلى الرغم من تعدد الاحتياجات الغذائية للفرد في الدول النامية وتنوع الطبيعة الاستخدامية للسلع الغذائية و هذا ما يوضح اهمية الاعتماد على التنمية الزراعية لتوفير العدد المناسب من السلع الزراعية التي تحقق امن غذائي من جهة واحلال للصادرات الزراعية من ناحية اخرى.

توفير الموارد النقدية يتميز القطاع الزراعي باهمية كبيرة و ذلك على توفير الموارد النقدية و استخدامها في الاحتياجات الاساسية لتمويل التنمية وذلك عن طريق توسيع المداخيل النقدية او المحاصيل التي تنسم بالمقدرة التصديرية و مثال على ذلك البلدان النامية التي تتمتع بالميزة النسبية في انتاج بعض المحاصيل الزراعية و على الرغم من اهمية العلاقات الدولية بالنسبة للدول النامية فان مما يجب ملاحظته ان نسبة الصادرات من هذه الدول بالنسبة الى اجمالي الصادرات الدولية اخذت بالانخفاض لان هذا التنوع من السلع يتسم بتراخي الطلب عليه في اسواق الدول المتقدمة مع مرور الوقت وذلك بسبب التوسع في انتاج بعض المحاصيل الزراعية في الدول المتقدمة نتيجة استخدام مستويات عالية من التقنية الزراعية و مع ذلك فان السلع الزراعية مازالت تمثل مصدرا رئيسيا في توفير النقد الاجنبي.

محمد عبد العزيز عجمية 1983 الموارد الاقتصادية دار النهضة العربية بيروت ص 87.

المطلب الثاني : استراتيجية احلال الواردات و تشجيع الصادرات

ارتبط مفهوم سياسات التصنيع تاريخيا بحماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية اساسا و فيظل المشاكل التي تعاني منها الصناعات الناشئة بدات الدول النامية باستخدام الوسائل من اجل حماية هذه الصناعات الا انه يلاحظ ان تجربة اغلب البلدان النامية في حماية هذه الصناعات من تطوير الانتاج وذلك لغياب الكفاءة و قصر تجربتها في السوق و عدم قدرتها على منافسة صادرات اسواق الدول المتقدمة و واردات هذه الدول في اسواقها المحلية بالاضافة الى ضعف التكنولوجيا المتطورة لدى الدول النامية فان الصناعات الناشئة لاتستطيع منافسة المنتجات الصناعية الاخرى وبالتالي ستترتب على ذلك خسارة و عدم امكانية الاستمرار في السوق¹.

ولا يمكن اعطاء تعريف دقيق و شامل للسياسة الصناعية فان السياسة الصناعية هي تشجيع القطاعات التي تساهم في تحقيق الاستقلال الوطني و كذلك جلب تكنولوجيا الحديثة و المساهمة في تراجع الانشطة التقليدية و تحقيق التوازن الاقليمي و السياسي فالسياسة الصناعية هي مجموعة من التدابير الداخلية للسلطات العامة لغرض تطوير بعض الانشطة الاقتصادية و تشجيع التغيير الهيكلي. وبالتالي يتم استخدام السياسة الصناعية كمصطلح جامع للعديد من السياسات العامة المختلفة التي لاتعتبر فقط عن السياسات الافقية و لكن ايضا اكثر على المستوى العمودي للقطاعات هذا عليه حقيقة ان السياسة الصناعية تحاول تحسين بيئة العمل او تغيير هيكل النشاط الاقتصادي. وتهدف السياسة الصناعية اما الى احلال الواردات (احلال المنتجات المحلية محل المستوردة) او تشجيع الصادرات (تشجيع الصادرات الصناعية) او كلاهما.

سياسة احلال الواردات يتم تطبيق هذه السياسة من خلال اقامة صناعات تنتج منتجات محلية كانت تستورد من قبل حيث في بداية عملية احلال الواردات تكون السلع الاستهلاكية مغلقة من الواردات الاجنبية. يرجع سبب اختيار قطاع السلع الاستهلاكية الى ان عيب التكلفة اقل نسبيا في هذا القطاع مقارنة بالسلع الراسمالية او السلع الوسيطة. وعلاوة على ذلك تعتبر السلع الاستهلاكية غير ضرورية للتنمية ولن تؤثر الزيادة في تكلفتها على وحدات الانتاج الاخرى .

¹ موسوعة الجزيرة مقال بعنوان السياسات الصناعية تاريخ النشر 23 مارس 2016 تاريخ الاطلاع 12 ماي 2019.

كما السلع الرأسمالية و السلع الوسيطة ان الطلب على السلع الاستهلاكية مضمون نظرا لتزايد عدد

سكان في حين ان الطلب على السلع الرأسمالية و السلع الوسيطة لا يحدث الا مع بدء عملية التنمية.^{1,2}

استراتيجية الاعتماد على التصنيع يلعب التصنيع دورا مهما دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية اذ يقوم على معالجة الاختلالات الهيكلية المتعلقة بالتخلف وحسب مفهوم التصنيع الذي يعني اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع يؤدي الى رفع مستويات حجم قوى الانتاج المستخدمة. كذلك تطور عوامل الانتاج المصاحبة .

فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلة النمو الى الامام و يقتضي التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمار الموجهة الى القطاع الصناعي مما يترتب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية بزيادة و تعدد الوحدات الانتاجية الصناعية و تؤدي زيادة الاستثمار في الصناعة الى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعية ومن ثم ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني بصورة تزيد عن معدلات النمو السكاني.

كما يترتب على الزيادة المستمرة للاستثمارات في قطاع الصناعة ازدياد طاقة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة نتيجة للزيادة السكانية كما يصبح في قدرته استيعاب اجزاء كبيرة من فائض القوة العاملة الموجودة بالقطاعات الاخرى وهكذا يؤدي التصنيع الى تغير هيكل في الاقتصاد الوطني بموجبه تزداد الاهمية النسبية للقطاع الصناعي من وجهة نظر الدخل المتولد فيه او من جهة نظر العمالة المستوعبة فيه وقد ياخذ التصنيع انماطا متعددة و مسارات مختلفة و من ثم على الدول النامية ان تحدد سياسة و استراتيجية التصنيع التي تتبناها هل هي سياسة الاعتماد على الصناعات الثقيلة ام سياسة الاعتماد على الصناعات الخفيفة و اما هذا التوجه للدول النامية يجدر الاشارة الى هاتين الصناعتين³

1-الصناعات الخفيفة من المعروف ان الصناعات الخفيفة تكون فحل الكثافة البشرية عالية اي انها تخلق قدرا كبيرا من التوظيف وتظهر ضرورة البدء بالصناعات الخفيفة في الدول التي يكون فيها معدل المواليد مرتفعا و من ثم يكون الهدف الاول من سياسة التصنيع هو رفع نسبة التوظيف لكل وحدة مستخدمة من راس المال حيث ان سياسة

¹روزني محمد (2010) استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعات الجزائرية مجلة الباحث العدد8 ص167.

³ لظفي علي(1999) التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية و تطبيقية الدر الجامعية بيروت لبنان ص 288.

اقامة الصناعات الخفيفة في المراحل الاولى للتنمية تتناسب مع حجم الوق في الدول النامية كما ان انتشار الصناعات الخفيفة في المناطق الريفية يؤدي الى نهضة هذه المناطق اقتصاديا واجتماعيا و من ثم ظهور فئة جديدة من سكان الريف ذات الوعي الصناعي تعتبر مرحلة الاعتماد على الصناعات الخفيفة مرحلة اولية من اجل الوصول الى تطوير صناعات اخرى.

ب-الصناعات الثقيلة ان الاعتماد على الصناعات الخفيفة دون مراعاة الصناعات الثقيلة يعني استمرار هذه الدول في استيراد الالات و المعدات الازمة لانتاج السلع الاستهلاكية من طرف الدول الاجنبية التي وصلت الى درجة عالية من التصنيع في حين الصناعات الثقيلة هي اساس تقدم جميع قطاعات الاقتصاد فوجود هذه الصناعات في اي دولة تتجه نحو التصنيع يعتبر شرطا اساسيا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي

تكون فرص العمل التي يوفرها قطاع الصناعات الثقيلة قليل نسبيا في البداية ولكن على المدى البعيد تزداد وذلك بسبب تطور هذه الصناعة .

و من خلال ما توصل اليه الاقتصاديون و خبراء المنظمات الدولية المتخصصين في دراسة مشكلات الدول النامية مازالت حتى اليوم مختلفين حول الاسلوب الذي يجب ان تتبعه كل دولة عندما تقرر التوجه نحو التصنيع و الحل السليم لحل هذه المشكلة يتمثل في:

-الاهتمام بدراسة تكاليف الانتاج في كل صناعة قبل اتخاذ قرار باقامتها و محاولة ايجاد شيء من التوازن بين الهدف الاقتصادي و الاهداف الاجتماعية الاخرى.

-الامكانيات المادية و البشرية من اجل الانطلاق في سياسة تصنيعية معينة اي بعملية التخطيط من اجل الوصول الى الهدف المقصود.

المطلب الثالث : استراتيجية جذب الاستثمار الاجنبي

تشكل القدرة الاستيعابية للاستثمار الجنبى المباشر من خلال المكاسب المتوقعة منه و بالتالى هناك درجة من تنوع الانتاج و زيادة الصادرات التي قد تخفف اثار الانتقال الاقتصادي و التكنولوجي بين الشركات من نفس النشاط و بين مختلف القطاعات. كما ان العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية و تنوع الهيكل الانتاجي تتمثل في هيكل الصادرات¹. ويلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا في هذه العلاقات بين التنوع و النمو التنمية و يعد الاستثمار الاجنبي المباشر من العناصر الرئيسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية كذلك هو عامل مهم في تنمية الطاقات الانتاجية و توسعها و زيادة الدخل الوطني و توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وهو ما جعله يتميز باهتمام واسع من قبل بالنسبة للدول التي تعاني اقتصادياتها من محدودية و نقص مصادر تمويل التنمية و في حين تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول فيها يبقى مقرونا بجملة من الاجراءات التحفيزية و التنظيمية التي تبرز اهمية الاستثمار الاجنبي في عملية التنوع الاقتصادي من خلال العناصر التالية:²

-يساعد في الاستغلال الامثل للموارد المحلية المتاحة و قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروعات الاجنبية باحتياجاتها او الصناعات المكملة لمنتجات المشروعات الاجنبية.

-يساهم في تنمية الراسمال البشري في الدول المضيفة وهذا ما يخلق قيمة للاقتصاد المضيف كما يساهم في خلق مناصب عمل جديدة و بالتالي الحد من البطالة في الدول المضيفة .

يعتبر مصدرا من مصادر تمويل التنمية في الدول التي تفقد المصادر الضرورية لذلك بسبب ضعف معدلات الادخار المحلي و مما سبق يتضح ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر من اهم مداخل بناء التنوع الاقتصادي على ان حجم و سرعة تدفق الاستثمار يتوقف بالدرجة الاولى على مدى ملائمة المناخ الاستثماري في الدول المضيفة .

الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا اذا ما تم مقارنتها بالصناعات الكبيرة و بالتالي التخفيف من العبئ على ميزانية الدولة .

المساهمة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا الحديثة و تعزيز و زيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحلية. اذا المساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي و في تنمية المداخل المالية للدولة من خلال اقتطاعات الضرائب. كما تساهم في تعبئة رؤوس الاموال التي كان من الممكن ان تتوجه الى الاستهلاك و بالتالي ستؤدي الى زيادة الاستثمارات

نزيه عبد المقصود محمد مبروك (2013) الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية دار الفكر الجامعي الاسكندرية ص470¹.

²عبد الستار عبد الجبار المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تنويع الاقتصاد ص22.

ومن خلال ما سبق يتضح مدى اهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وكذلك اهمية وجودها لتحقيق التنوع الاقتصادي¹.

الخاتمة

بعد هذا الطرح النظري الشامل لكل من التنوع الاقتصادي والنمو وكذلك استراتيجية التنوع الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي توصلنا الى ان التنوع الاقتصادي في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على انتاج وتصدير سلعة او مادة اولية واحدة كالنفط مثلا يعتبر مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول. وهذا لدوره في تخفيف حدة استنزاف هذا المورد. وما يخلفه من اثار سلبية على البيئة وعلى الاجيال القادمة عبر حرمانها من الاستفادة من هذا المورد في حالة نفاذه ورغم ان التنوع الاقتصادي عملية اقتصادية بالدرجة الاولى الا انه ضرورة حتمية من اجل اشراك جميع الموارد لتجاوز التناقضات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يعد التنوع طريقة لحل كل هذه المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. سواء كانت داخلية من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني وتلبية حاجيات افراد المجتمع او خارجية من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي الوطني والحد من ازماته الناتجة عن التقلبات في الاسواق العالمية لهذه السلعة او المادة.

محمد عبد لعزیز محمد 2006 الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين دار الفكر الجامعي الاسكندرية مصر ص 17.

مقدمة

تمتلك الجزائر امكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية والتي تشكل عنصرا هاما في مسيرة النمو الاقتصادي في حين تبقى الموارد خارج قطاع المحروقات ضعيفة نظرا لكبح تنمية موارد دخل متجددة ونقص تشجيع تنمية انتاج السلع خارج هذا القطاع كما انا المنتبغ لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر يلاحظ درجة الارتباط الكبيرة لهذه العملية بقطاع النفط فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية وفي ظل الخصائص الرئيسية المميزة للنفط والتمثلة في تقلب اسعاره وايراداته من جهة. وقابليته للنضوب من جهة اخرى وما يخلفه من انعكاسات واختلالات هيكلية داخلية وخارجية. بات لازما على الدولة العمل على فك الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالنفط. والعمل على بناء اقتصاد وطني حقيقي ومتنوع تسود فيه القطاعات الانتاجية كصناعة والزراعة. بما تضمن استدامة الحركة التنموية وتعبئة كل موارد المجتمع وتوجيهها للاندماج في عملية التنمية. والعمل على عزل الاثار السلبية للتدفقات المالية الكبيرة للنفط على الاقتصاد الوطني. وفي هذا الاطار لابد من الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول النفطية في مجال التنوع الاقتصادي .

في حين هناك الكثير من الدول كبوتسوانا النرويج اندونيسيا وبعض دول الخليج التي تتميز اقتصادها بالتنوع والاستقرار وعدم التاثر بتقلبات الاسعار العالمية لنفط. وهذا رغم من انها من اكبر مصدري النفط والغاز وهذا من خلال استراتيجية ادارة عوائد الموارد الطبيعية.

وللاحاطة بكل هذا قسمنا هذا الفصل الى مبحثين

المبحث الاول القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني الاطار المؤسسي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المبحث الاول: القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الموارد النفطية وهذا من خلال الدور الذي لعبه القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري وقد تعزز ذلك بشكل كبير بعد تامين هذا القطاع و ضمان السيطرة التامة عليه حيث ان سياسة التنمية في الجزائر مرهونة بتدفقات عوائد النفط وهذا ما كان له اثر واضح على الاقتصاد الوطني حيث شهد تقلبات كبيرة فيما يخص مؤشرات الكلية للاقتصاد بسبب التقلبات الحادة في الاسعار العالمية لهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الاول : القطاعات الاساسية في الاقتصاد الجزائري

يعمل الارتباط المطلق للاقتصاد الجزائري ومؤشرات تطوره بايرادات الموارد النفطية التي تخضع لتقلبات الاسعار في الاسواق الدولية يجعل العمل على تامين هذه العوائد ومحاولة تكريسها في دعم التحول نحو بناء اقتصاد قوي الجزائر صعبة نوعا ما وقد تاثر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النفطية حيث اخفضت اسعار النفط من 109.8 في سنة 2013 الى 99.8 في سنة 2014 اي انخفاض ب8.3 بالمئة¹. كما واصلت في الانخفاض الى ان وصل 44.28 دولار للبرميل وهو ما كان له اثر واضح على اليرادات النفطية. ويمكن استعمال نمو مساهمة الانتاج في مختلف القطاعات لمعرفة اي القطاعات تعتبر محركا للنمو واي القطاعات مثبطة له.

بالنسبة لقطاع المحروقات خلال الفترة ما بين سنة 2000 الى 2015 ففي ظل فترة تميزت بارتفاع قوي في اسعار النفط حيث ارتفعت الاسعار من 29 دولار سنة 2001 الى حوالي 147 دولار سنة 2008 و ثم عاودت انخفاض بسبب الركود العالمي الناتج عن تداعيات الازمة العالمية 2008 وعاود ارتفاعه من 2009 الى غاية 2014 ليسجل 112 دولار فقد عرفت الجزائر من ناحية حجم الصادرات فترتين الاولى تميزت بالزيادة من بداية الالفية الى غاية 2006 حيث

¹ اوضافية حدة خوني رابع (2017) الاقتصاد الجزائري و اثار التبعية للنفط ص 48.

وصل اعلى معدل للصادرات 1.2 مليون برميل نفط يومي اما المرحلة الثانية التي تلتها الى غاية 2014 تميزت بانخفاض جزئي ناتج عن تراجع مستخرجات النفط من الابار القديمة وكانت اعلى حصة لمساهمة القطاع في اجمالي الناتج المحلي 45.3 سنة 2008 قبيل الازمة المالية العالمية كما ساهمت صادرات الجزائر من الغاز في تدعيم الناتج المحلي الاجمالي و من خلال هذه المؤشرات يتضح لنا ان قطاع المحروقات هو القطاع الرئيسي و المحدد للاداء الاقتصادي الكلي و ارقام النمو الاقتصادي على وجه الخصوص و بذلك يتحدد نمو اقتصادنا بعوامل خارجية كما ان المشكل الرئيسي لهذا القطاع انه لا يولد وفرات خارجية ايجابية و اثار تدعيمية لبقية القطاعات الاخرى.

بالنسبة للقطاع الصناعي من خلال تتبع تطور مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام حيث يبين الجدول الموضح اعلاه ان قطاع الصناعة في الجزائر يساهم بنسبة لا تتعدى 6 بالمئة في الناتج الداخلي الخام و هي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة مساهمة قطاع النفط كما ان تطور هذه النسبة ليست في مستوى النتائج المخطط لها من اجل انعاش قطاع الصناعة في الجزائر فالبرغم من الجهود الداعمة لتحسين مساهمة القطاع الصناعي العمومي من خلال توجيه مغلفات مالية ضخمة اما بالنسبة للقطاع الخاص فهو يشهد تحسن تدريجي لاسيما في ظل سياسة التحفيز على الاستثمار خاصة بعد اعتماد الجزائر جملة من الاصلاحات في اطار اعادة الهيكلة الصناعية و الاهتمام بالمؤسسات الخاصة نظرا للدور الذي يمكن ان تلعبه في التنمية المحلية حيث يبلغ عدد المؤسسات الخاصة في نهاية السداسي الاول من عام 2013 حوالي 747387 مؤسسة موزعة عبر مختلف الانشطة الاقتصادية.²

اما بالنسبة للقطاع الفلاحي و الذي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني حيث يساهم في تشغيل اليد العاملة بحوالي 25 بالمئة من اجمالي اليد العاملة كما يساهم في توازن ميزان المدفوعات. لكن خلال الشكل الموضح اعلاه نلاحظ ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي لا تتعدى 10 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي و هذا الاخير يستدعي توفير الارضية المناسبة للتوجيه الجيد للعوائد المالية من المحروقات و استغلال الامكانيات المتاحة في تطوير الزراعة المستدامة في الجزائر و خاصة فيما يخص الاستفادة من الطاقة المتجددة و تقنيات الزراعة الخضراء . و بالتالي توجيه موارد الجزائر و امكانياتها لتطوير القطاع الزراعي و الذي يمكن ان يحقق وفرات هامة لاسيما فيما يخص

²بوعافية رشيد (2017) دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013ص253

فاتورة استيراد السلع الغذائية من الخارج التي بلغت خلال سنة 2017 حوالي 8437 مليون دولار امريكي مقارنة مع سنة 2000 و التي بلغت 2415 مليون دولار امريكي³.

اما بالنسبة لقطاع الخدمات في الجزائر فهو يشهد تحسن تدريجي من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث وصل الى 10620.3 مليون دينار في سنة 2015 مقارنة بسنة 2000 حيث كان حوالي 1841.9 مليون دينار وهذا راجع الى سياسة الجزائر في تطوير مختلف مؤشرات التنمية البشرية.

وبالتالي من خلال تتبع هذه النسب يتضح لنا بان الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات. اما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الانتاج ضعيفة جدا رغم الجهود المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات او ما يسمى بالمرض الهولندي ويعتبر الاقتصاد الجزائري من اكثر الاقتصاديات تركزا و اقلها تنوعا مقارنة مع الدول الاخرى و مع البلدان المجاورة لها كتونس و المغرب التي تتميز بتنوع اكبر لاقتصادها و تصديرها لعدد اكبر من المنتجات.

³ماجد عبد الله المنيف(2009) صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الثروة النفطية بروت ص8.

المطلب الثاني : المحروقات وقطاع التجارة الخارجية

يتميز الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على قطاع المحروقات بحوالي 97.5% من مجمل الصادرات

الجزائرية حيث يعد هذا الأخير من الموارد الأساسية لتوفير العملة الأجنبية أو التمويل الداخلي وهذا ما يدل على ارتباط الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبعد تحسن أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وتطورها وقد أعادت من جديد تراكم الفوائض النفطية ثم تراجع في السنوات الأخيرة من 2013 إلى غاية 2016. وقد عرفت الجزائر نفس الظروف التي مرت بها الدول النفطية الأخرى من حيث نمو الفوائض في فترات معينة وتراجعها في فترات أخرى⁴.

1_ العائدات النفطية أو التمويل الداخلي .

يقصد بالتمويل الداخلي كل المصادر مختلفة لتمويل التنمية على مستوى القطاعات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات تنمية وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة وتعد العائدات النفطية هي التي تمثل الجزء الأكبر من الأرباح المحلي لتمويل مخططات التنمية والمتأتمية من فائض حصيلة الصادرات أو من الجباية البترولية. والتي أخذت في التراكم وتطور المداخيل من الصادرات الجزائرية من سنة 2000 إلى غاية 2014 والتي قدرت ب 235.7 مليار دينار جزائري في نهاية أوت 2017 مما سمح بتخفيض حجم المديونية الخارجية إلى 3.64 مليار دينار جزائري سنة 2012 حيث تعد الجباية البترولية الوسيلة المتبقية لتوفير التمويل اللازم لتغطية الاستثمارات المخططة. وذلك بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية وفوائض التجارة الخارجية من جهة. حيث تقدر مجمل الإيرادات الأخرى ب 36203 مليار دينار جزائري في نهاية جوان 2017⁵

2_ مكانة المحروقات في قطاع التجارة الخارجية للجزائر

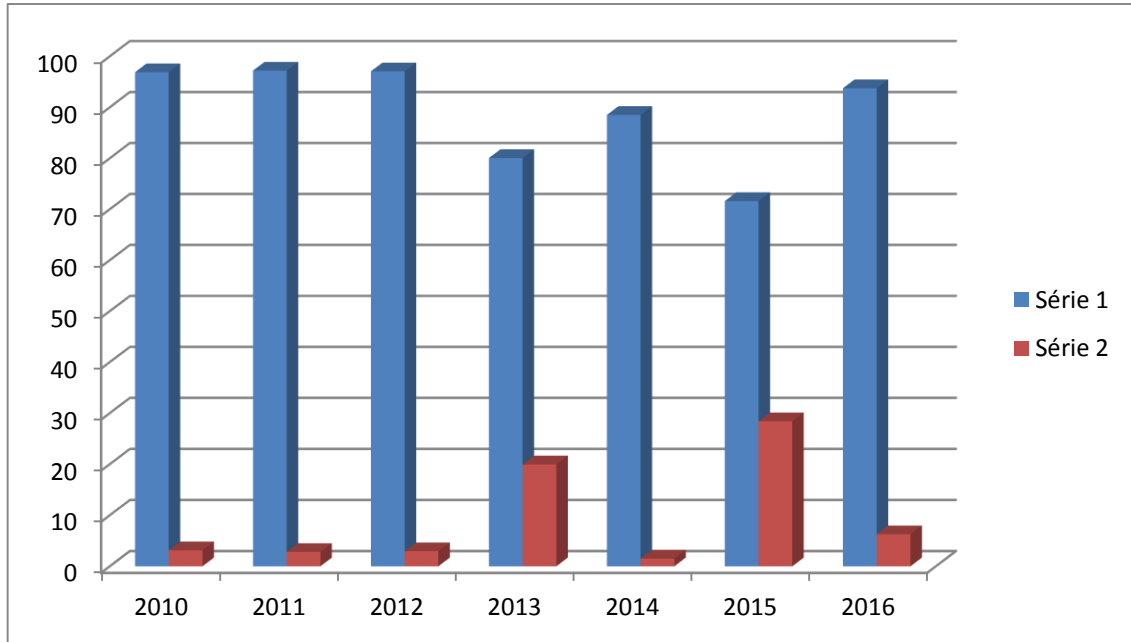
يحتل القطاع النفطي موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري يمكن ادراكها من النسب المرتفعة في حجم

الصادرات الجزائرية والشكل الموالي يوضح ذلك:

⁴ بنك الجزائر (2012) التقرير السنوي لبنك الجزائر ص 191.

⁵ عبد الحافظ الصاوي 2002 قراءة في تجربة ماليزيا التنموية مجلة الوعي الإسلامي العدد 451 السنة 3 الكويت ص 2

الشكل نسبة صادرات المحروقات الى مجمل الصادرات الجزائرية من سنة 2010 الى 2016



المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات وزارة التجارة 2018

من خلال الشكل البياني الموضح اعلاه يتضح لنا عدم فعالية القطاعات غير النفطية وضعف تنافسيتها وهذا ما انعكس على تكوين الاحتياطي من العملات الاجنبية. حيث هذه الاخيرة وبالرغم من مستواها الذي يتعزز من يوم لآخر فهي في النهاية وليدة القطاع النفطي. وبالتالي اي اختلال في مستوى الاسعار في السوق النفطية يقابله انعكاس على مستوى الاحتياطي من العملات الاجنبية. وهذا من بين العوامل التي تجعل السلطات غير قادرة على الاعتماد عليها في دعم قيمة الدينار امام العملات الاخرى. وبالتالي بامكانها ان تتدهور ويعزز ذلك امكانية استنزافها بفعل التحويلات العكسية لرؤوس الاموال المترتبة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاعات الخدمات غير القابلة للتصدير قطاع الاتصالات في حين ان ارباحها قابلة للتحويل.

3_ تطور حجم الصادرات الجزائرية.

لقد شهدت الجزائر معدلات تجارة خارجية مرتفعة وهذا على مدى 23 سنة الاخيرة وذلك من خلال الرصيد الموجب الملاحظ غير انه في الواقع يلاحظ ان الاقتصاد الجزائري هش وذلك لانه اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كلية على قطاع المحروقات. حيث حصيلة الصادرات الجزائرية كما هي موضحة في الجدول الموالي هي في نمو مستمر وذلك راجع الى

زيادة قيمة الصادرات من سنة الى اخرى⁶. حيث هذه الزيادة ناتجة اساسا الى زيادة قيمة الصادرات النفطية وفي المقابل ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية حيث وصل سعر النفط الجزائري الى 113 دولار للبرميل في بداية سنة 2013 لكن مع بداية سنة 2009 عاودت مجمل عوائد الصادرات في الانخفاض نتيجة تراجع سعر النفط والتي وصلت الى 54 دولار للبرميل ومن ما ذكر فانه يمكن استخلاص ميزتين للاقتصاد الجزائري والمتمثلة في:

_ الميزة الاولى هي استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية رغم محاولات الدولية المتكررة لترقية الصادرات خارج المحروقات .

_ الميزة الثانية هي انهذه الفترة جاءت مباشرة بعد فترة الاصلاحات الواسعة التي مست قطاع التجارة الخارجية ومختلف القطاعات الاخرى .

الجدول رقم (1-4) تقديرات المداخيل الجزائرية من الصادرات عموما خلال الفترة (2016/2000)مليون دولار .

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---------------------------|--------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| عوائد الصادرات مجمل | 19.132 | 18.82 | 24.105 | 32.324 | 45.631 | 53.221 | 59.48 | 82.035 |
| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| عوائد الصادرات مجمل | 48.522 | 57.09 | 73.39 | 72.775 | 69.649 | 65.227 | 29.054 | 34.566 |

Source: opec annual statistical bulletin 2005.2007.2012.2013.2017.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه تزايد الفوائض المالية وتراجعها خلال فترات معينة ثم صعودها الكبير في سنتي 2000 و2016.

⁶وهيبة بن ناصر(2012) التمويل المحلي و دوره في عملية التنمية المحلية مجلة البحوث و الدراسات القانونية العدد06ص91.

الجدول رقم 2-4 تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال فترة (2000-2015) مليار دولار

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|-----------------|-------|--------|--------|--------|--------|-------|--------|--------|
| الميزان التجاري | 9.609 | 6.69 | 11.143 | 14.254 | 26.477 | 34.06 | 34.242 | 40.597 |
| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| الميزان التجاري | 7.783 | 18.205 | 25.961 | 20.167 | 9.729 | 0.326 | 18.083 | 20.127 |

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان رصيد الميزان التجاري قد حقق فائضا معتبرا. فقد انتقل من 9.6 مليار دولار سنة 2001 الى 40.59 مليار دولار سنة 2008 بزيادة قدرت بحوالي 04 مليار دولار عن السنة السابقة⁷.

وهذا بسبب ارتفاع الصادرات النفطية في هذه السنة وهذا راجع الى لارتفاع الكبير الذي عرفته اسعار النفط اما في السنة 2009 وهي السنة التي شهدت الصدمة الخارجية الكبيرة والناجمة عن الازمة المالية الاقتصادية العالمية فقد سجل الميزان التجاري انخفاضا كبيرا مقارنة مع السنة التي سبقته قدر بـ7078 مليار دولار اي بانخفاض قدره 33 مليار دولار. ليرجع الى حالته الطبيعية ابتداء من السنة 2010 ليخضع مرة اخرى سنة 2013 ميزان المدفوعات لقد شهد ميزان المدفوعات ايضا تطورات كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2016 وهذا مايبينه الجدول التالي:

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|-------------------|------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|
| الميزان المدفوعات | 6.19 | 3.66 | 7.47 | 9.25 | 16.94 | 17.73 | 29.55 | 36.99 |
| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| الميزان المدفوعات | 3.86 | 15.33 | 20.14 | 12.06 | 0.13 | -5.88 | -27.58 | -26.21 |

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان ميزان المدفوعات حقق حالة فائض ابتداء من سنة 2001 بقيمة 6.19 مليار دولار ليستمر هذا الوضع الى غاية 2008 وهي السنة التي سجل فيها رصيد ميزان المدفوعات اعظم قيمة له بلغت 36.99

⁷ زرنوح ياسمسة 2006، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، ص26.

مليار دولار وهو ما اثر بالاجاب على احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2008 ما قيمته 143.100 دولار الامر الذي ادى الى تعزيز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج.

اما في سنة 2013 فقد انخفض الى ادنى مستوى له اذ بلغ 0.13 مليار دولار وهي ادنى قيمة له بعد القيمة التي سجلها سنة 2002 وهذا بسبب الازمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم خلال هذه الفترة ثم بدا في العجز ليصل الى 26.21 مليار دولار.

4-التمويل الخارجي والاستثمارات الاجنبية

وهو يمثل الاستدانة التي تعتبر الشكل الوحيد من التمويل الخارجي دون ادراج الاستثمار الاجنبي المباشر والمعونات و بالرغم مما يبدو عليه استقلالية الارتباط بعائدات النفط الا ان هذا التمويل يستند الى ما توفره سلعة النفط من عائدات تكون قادرة على الوفاء بالديون مستقبلا و ذلك عن طريق الاقتراض و كذلك بما تمثله الهيئات المالية العالمية من ضمان وثقة. والتي يتم على اساسها تسهيل الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية⁸.

و بفضل الثروات الطبيعية الهائلة و الامكانيات الساحلية الضخمة التي تملكها الجزائر استطاعت ان تخرج من دائرة المديونية في تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الاجنبي المباشر غير ان السياسات الاقتصادية و تسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول الى اطار اقتصادي فعال و بطبيعة الحال للتمويل الخارجي لبرامجها جعل الجزائر تفتح المجال امام الاستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الثاني: اسعار النفط علاقتها بكل من الجباية البترولية والنتاج المحلي الاجمالي

1_ اسعار النفط وعلاقتها بالنتاج المحلي الاجمالي

⁸ عيسى مقبلد(2008) قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة ص 68

يعبر الناتج المحلي عن السلع و الخدمات المنتجة محليا سواء كان المنتج محلي او اجنبي. فهو يتضمن الصادرات باعتبارها منتوجات محلية ويستبعد الواردات التي تعد منتوجات خارج الوطن وبذلك يعتبر مؤشر ذو اهمية كبيرة من خلاله قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني ومعرفة الوضعية الحقيقية للاقتصاد⁹.

الجدول رقم (4-4) علاقة اسعار النفط بنمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال (2016/2002)

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي(مليار دينار جزائري) | مساهمة قطاع المحروقات (مليار دينار جزائري) | اسعار النفط | نسبة قطاع المحروقات الى الناتج المحلي الاجمالي % |
|---------|--|--|-------------|--|
| 2002 | 4454.7 | 1461.3 | 25.06 | 32.81 |
| 2003 | 5247.5 | 1868.9 | 28.99 | 35.62 |
| 2004 | 6135.9 | 2319.8 | 38.53 | 37.8 |
| 2005 | 7544.1 | 3352.9 | 54.87 | 44.45 |
| 2006 | 8463.5 | 3885.2 | 66.31 | 45.9 |
| 2007 | 9389.6 | 4157.4 | 74.16 | 44.27 |
| 2008 | 11043.7 | 4997.6 | 99.33 | 45.25 |
| 2009 | 9968 | 3109.1 | 62.63 | 31.2 |
| 2010 | 11991.6 | 4180.4 | 80.34 | 34.87 |
| 2011 | 14588.6 | 5242.5 | 112.26 | 35.94 |
| 2012 | 16208.7 | 5536.4 | 111.18 | 34.16 |
| 2013 | 16650.2 | 4968 | 108.85 | 29.84 |

⁹ شيلحي الطاهر (2017) الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات اسعار البترول حالة الجزائر (2000-2016) مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية العدد 4 ص 32.

| | | | | |
|-------|-------|--------|---------|------|
| 27.02 | 99.19 | 4657.8 | 17242.5 | 2014 |
| 18.9 | 53 | 3134.3 | 16591.9 | 2015 |
| 17.39 | 44.02 | 3025.6 | 17046.8 | 2016 |

المصدر تقارير بنك الجزائر من 2000 الى غاية 2017

تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC 2017

فقد شهد الناتج تقلبا بين الانخفاض والارتفاع المرتبط بحركة اسعار النفط من جهة والاوضاع الاقتصادية وبرامج الاصلاح خلال التسعينات من جهة اخرى. خاصة فيما يتعلق بتشجيع الصادرات المعتمدة اساسا على الصادرات النفطية. وتقليص الواردات وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي اضافة للتحفيزات المقدمة من اجل استقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة. وهو ما يؤدي الى رفع من الناتج المحلي الاجمالي. كما ان حركة المتغيرين في الاتجاه نفسه اوضحتها سنتي 1994 و1998 التي شهدت الاسعار مما اثر على قيمة الناتج بالانخفاض¹⁰.

لقد كان للارتفاع المستمر الذي عرفته اسعار النفط خلال هذه الفترة دورا هاما في تطور الناتج المحلي الاجمالي وصل سنة 2004 الى اكثر من 7 الاف مليار دينار. هو ما يؤكد عن بقاء الارتباط بين المتغيرين. كما ان برامج الاصلاح خاصة برنامج الانعاش الاقتصادي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حركات الشراكة والخصخصة كان لها ايضا اثرا بالغيا في زيادة الانتاج المحلي. اضافة الى نمو اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي سنة 2013 بحوالي 18 الف مليار دينار جزائري.

المطلب الاول الاطار القانوني و التنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات

¹⁰ شيلحي الطاهر (2017) نفس المرجع السابق ص32.

تعتبر ترقية الصادرات وتنويعها من أهم ما كانت تصبو إليه الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات، وقصد بلوغ هذا ثم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي.

أ- التسهيلات المالية: بداية من القانون رقم 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة بالصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضاً بمصدري الخدمات، ومن جانب آخر ثم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات.

أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات.

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع. ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه انه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل بالنسبة 50 % من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.

ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات التجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية. إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين بعض المواد لاسيما منها التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبق للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل بـ 80% من نفقات النقل ومنح 5 د لكل كلف كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير.

وبموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 084-302 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات وغرض إنشائه هو تقديم المساعدات المالية التي تتمثل في قيمة 80 % للمعارض الدولية و 80 % لتكاليف النقل إضافة إلى تقديم المساعدات في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية.

ب- التسهيلات الضريبية: تعتبر الضرائب عنصر هاما في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاء كليا أو جزئيا من دفع الضرائب، ومن أمثلة هذه الإعفاءات هي:

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: فهو المادة 13 تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من TVA باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS من خلال المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج، أما بالنسبة لخدمات مدة الإعفاء 3 سنوات لفائدة وكالات السياحة والأسفار ، كما قدم تحفيظات ضريبية لقطاع الفنادق

الإعفاء من الدفع الجزافي VF، ومن الرسم على النشاط المهني TAP : لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات عبر المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996 وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين كذلك استفادة قطاع السياحة من إعفاء 3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة.وتم تدعيم هذا عن طريق المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006.

ج- التسهيلات الجمركية: تشكل الأنظمة الاقتصادية الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك والمستقاة من اتفاقية كيوتو، حيث تسمح هذه الأنظمة من تخزين وتحويل و استخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي حق.أو رسم دون القيام بإجراءات التجارة الخارجية وهو ما يساهم في تقليل عبء خزينة المؤسسة وينعكس إيجابا على سعر المنتج الموجه للتصدير.

بالإضافة إلى أنها تسمح مؤقتا باستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير، وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها:

- التصدير المؤقت: فقد نصت المادة 195 على إن البضائع المرسله إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعرض أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطلاقا من الخارج.

- نظام القبول المؤقت: عرفت المادة 174 بأن هذا النظام هو الذي يسمح بقبول في الإقليم الجمركي، البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة، مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحضورات ذات الطابع الاقتصادي وذلك بقبولها على حالاتها أو إخضاعها لتحويل أو تصنيع.

- نظام المستودعات الجمركية: ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم تخزين البضائع في محلات تعيينها الجمارك لمدة معينة، وهناك العديد من الأنواع، عامة، خاصة، صناعية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية الجمركية، هناك وسيلة أخرى تستخدمها الجمارك لتشجيع الصادرات خارج المحرقات وتمثل في إجراءات تسهيل طرق الجمركة عند التصدير، مثل عملية فحص البضائع في محل المصدر وإزالة تراخيص التصدير

أما الوسيلة الثالثة فتتمثل في الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية المتعلقة بالصادرات النهائية، مثل السماح بمقايضة منتوج جزائري بمواد أولية أو منتجات نهائية أجنبية بدون دفع أي حقوق المقايضة على الحدود مثل ما هو معمول به في الجنوب.

وفي الأخير يمكن القول أن بالرغم من أهمية هذه الإجراءات وضرورتها إلا أنها تقدر أن تكون إلا إجراءات كلاسيكية تستمد ما معظم الدول لتنمية صادراتها، وبالتالي الحديث اليوم أصبح أكثر حول إجراءات جديدة يمكن أن يعول عليها، مثل تقديم المعلومات حول الأسواق الأجنبية، وتكثيف النشاطات التسويقية عبر الدبلوماسية الموجودة في الخارج.

د- منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير:

إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة: بموجب التعليمات رقم 94/20 المؤرخة في 12/04/1994 اعترفت السلفة بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة كما نجم عن هذا إعادة النظر في قوائم الاستيراد المعمول بها سابقا، وألغى هذا التمييز وأصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير والاستيراد.

منح إعفاءات جبائية: حيث أعطى قانون المالية لسنة 1996 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة، أما قانون الضرائب فمنح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير وكذا الدفع الجزافي، إضافة إلى إعفاء لمدة 5 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات، كما تم تمديد الإعفاء إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير.

- تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية: تم إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية حيث تم تخفيضها من نسبة 120% إلى 60%، ثم انخفضت النسبة القصوى من 50% إلى 45% سنة 1997 ثم إلى 40% سنة 1998.

و هكذا يقدر مستوى التخفيض بنسبة 10% سنويا ابتداء من 1994 إلى 1997.

أما بالنسبة للخطوة الثانية والمتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فلقد تمت بموجب القانون رقم 10/98 المتعلق بقانون الجمارك حيث ميز هذا التعديل بين نظامين أساسيين هما:

نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير.

نظام إعادة التموين بالإعفاء.

تخفيض أسعار النقل البري والبحري: ويجري في التسديد بالدينار إذا كانت الطريقة المتبعة من نوع سيف CIF وبالعملة الصعبة إذا تبنت الأطراف صيغة FOB ويقع عبء دفعها على المستورد الأجنبي.

الإعفاء من إيداع الكفالة: وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997 ويمس النشاطات التالية:

السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل.

السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير.

الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.

الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.

إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90/94 المؤرخ في 10/04/1994 والتعلق بالرقابة على نوعية المتوجات

المخصصة للتصدير، لكن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 431/97 المؤرخ في 16/11/1997 لم يعد المصدر

مجبورا على استخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي إلا إذا كانت محل طلب من المشتري الأجنبي.

غير أن كل هذه التدابير لم تؤدي إلى تحسن مستوى الصادرات خارج المحروقات لأنه هناك عوائق

مختلفة تعاني منها المؤسسة المصدرة ولا بد من التغلب عليها ومحاولة تصحيحها من طرف الدولة

الجزائرية.

المطلب الثاني: استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات

اعتمدت السلطة تحت تأثير بعض الأعدان الاقتصاديين بأهمية استحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية

الصادرات خارج المحروقات يعمل على توفير الدعم والإسناد لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة

الحكومة في مجال تنويع الصادرات.

وقد استند هذا التدخل إلى نص المادة 19 من دستور 1996، الذي يمنح للدولة سلطة تنظيم التجارة الخارجية، ولا يتجه هذا التنظيم إلى فرض القيود على التبادل الخارجي بقدر ما يسعى إلى ترقيته، وبما ينسجم مع متطلبات حرية الصناعة والتجارة.

1- إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية:

أعدت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية بمقتضى المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 16/07/1994، حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادل مع الخارج ولتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف بالإضافة إلى كونها شريك أساسي في التحضير والتفاوض حول الاتفاقات التجارية مع الشركاء الأجانب.

وتعمل السلطة على تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، وإذا لم تعد الوزارة لهذا المعنى جهاز محايد، بل أصبحت أداة في يد الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو التصدير، وبما يتماشى وانشغالات السلطة في تحقيق التوازن المنشود للميزان التجاري الجزائري.

2- إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (promex): أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم

التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996، وهي هيئة عامة ذات طابع إداري، حيث يتكفل الديوان بإعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق وتكوين وتسيير شبكة المعلومات، وضع ونشر البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي، وإنجاز الدراسات المستقبلية ويتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الأجنبية ونقل البضائع وتمويل التكاليف المتعلقة بتكثيف المواد.

3- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة¹: أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96

المؤرخ في 1996/03/03 وقد كلفها المشرع على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري وهي تعمل على ترقية وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية بتنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية وإنجازات الدراسات الخاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم الاقتراحات

بتسهيل عمليات التصدير وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية وتتدخل أيضا في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري وتضم 3 أجهزة هي: الجمعية العامة-مجلس الغرفة-اللجان التقنية للغرفة.

4- إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات CAGEX:

تأسست الشركة الجزائرية للتأمين وضمان خدمات الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم 96/06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين، والهدف من إنشاء هذه الشركة يتمثل في ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات، وكذا تدعيم القدرات التصديرية الغير مستغلة والعمل على دفع المصدرين على اقتحام الأسواق الدولية وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من طرف البنوك كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من التعامليين الأجانب، مع تزويدهم بالمعلومات عن الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين عمليات التصدير وتفاديا لوقوع خسائر.

ومن أهم المخاطر التي تقوم هذه الشركة بتأمينها هي: المخاطر التجارية- المخاطر السياسية- مخاطر عدم التمويل- مخاطر الكوارث الطبيعية.

5 إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات:

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 05/06/1996 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 84/32 المفتوح لدى الخزينة ويتدخل هذا الصندوق لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية والتي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير. وقد تم توسيع مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997 حيث أصبح في الواقع أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير وذلك عن طريق قانون المالية لسنة 2007 وتم تنظيمه عن طريق مرسوم وزاري المعدل والمتمم لسنة 2009 الذي يوضح إيرادات ونفقات وطرق الدعم للصندوق، وتم إنشاء مجلس وطني لترقية الصادرات يشرف عليه رئيس الحكومة وكذا إنشاء هيئة وطنية تتكفل بترقية التجارة الخارجية ALGEX تتمتع بصلاحيات إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع تجاري في الخارج بغرض مساعدة دخول شركائنا إلى الأسواق الخارجية.

6 الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL: تم إنشاء هذه الجمعية في 10 جوان 2001 من اجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر.

واهم وظائفها: المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.

تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار حيث يتكفل المستثمرون المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20% من الإنتاج..

المطلب الثاني استراتيجية دعم الخوصصة

نتكلم فيه على واقع سياسة الخوصصة في الجزائر وحصيلتها حتى عام 1-2007 واقع الخوصصة في الجزائر بعد أن تم البدء في تنفيذ برنامج الخوصصة ترتب عن ذلك حل العديد من المؤسسات العمومية وتسريح الآلاف من العمال.

في سنة 1996 استهدف البرنامج 200 مؤسسة عمومية تعمل معظمها في قطاع الخدمات. وتم إنشاء في نهاية 1996 الشركات القابضة أعطى دفعا قويا للخوصصة بتكليفها بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة وتنفيذ عمليات نقل الشركات إلى القطاع الخاص. وبحلول افريل 1998 كان قد خصصت أكثر من 800 شركة محلية. إضافة إلى اعتماد برنامج ثاني في اواخر 1997 يشمل الشركات الكبرى يهدف إلى بيع 250 مؤسسة بين 1998-1999. وقد حددت قائمة ب1200 مؤسسة قابلة للخوصصة باستثناء ما عرف بالمؤسسات الإستراتيجية. ولكن لم تنجح السلطات العمومية في تسوية أهم الملفات. وجاءت فكرة الخوصصة بعد الفشل الذريع المسجل على الصعيد الاقتصادي وتفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية التي لم يوجد لها حل وسبب ذلك هدر للموارد المالية نتيجة الوضعية المتدهورة لمؤسسات القطاع العام .

ولذلك بادرت الجزائر إلى سن ترسانة هائلة من القوانين لتطبيق عملية الخصخصة، ففي 26 أوت سنة 1995 ظهرت أول تعليمة تناولت مسألة الخصخصة، تمت فيها المصادقة على عدة نصوص على غرار التعليمة (95-12) وقد استحدثت جهازين مكلفين بالخصخصة وهما: المجلس الوطني لمساهمات الدولة- المجلس الوطني للخصخصة، وكان المجلس الأول يضم 14 وزيرا برئاسة رئيس الحكومة تتلخص مهامه في إعداد إنجاز برامج الخصخصة، أما المجلس الثاني فكانت مهمته تقييم قدرات المؤسسات الاقتصادية العمومية، على أساس التقارير المنجزة من خيرااء مستقلين، وجاءت التعليمة الثانية سنة 1997 وأحدثت عدة تغييرات أهمها:

تشجيع شراء العمال لأسهم الشركات المفلسة، وكان البرنامج الأول للخصخصة يقضي بتنازل الدولة عن 300 مؤسسة عمومية.

السماح للمالكين الجدد تسديد ما عليهم على مراحل تمتد إلى 10 سنوات كما يسمح للمستفيد الحصول على تخفيضات هامة قد تصل إلى 25%. وقد أوضح رئيس المجلس الوطني للخصخصة في تقرير أصدره يوم 08 ماي 1998، أي أن نسبة نجاح العملية لم تتعدى 25%.

وما يراه الملاحظون أن الخصخصة لم تعرف انطلاقة حقيقية على أرض الواقع هذا راجع إلى:

- الحالة الأمنية- عدم وجود بنك للمعلومات.
- مسألة العقار الصناعي- عدم اقتناع الشريك الاجتماعي (النقابة) بجدوى الخصخصة.
- عدم وجود سوق مالي متطور- البيروقراطية وكثرة الإجراءات الإدارية.

وإهم منافع الخوصصة هي:

- الحد من الاحتكار وتحسين نوعية الإنتاج.
 - تقليص العجز في الموازنة العامة- تقليل التفاوت الكبير في توزيع الثروة.
 - تخفيض الديون الخارجية- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.
- 2- حصيلة الخوصصة: حسب معايير الاتجاه الموسع:
- حسب هذا الاتجاه فإن مسار الجزائر في الخوصصة عرف تقدما جيدا وكشف عن أداءات مشجعة في عملية التحويل وهي:
- الخوصصة عن طريق التصفية: ضمت حوالي 1200 مؤسسة وتمت العملية عن طريق التحويل أو التنازل.
 - استقلالية التسيير: ضمت أكثر من 1800 مؤسسة عمومية اتخذت من حيث الشكل شركات ذات أسهم.
 - الامتياز: عرف هذا النوع انطلاقة قوية في قطاع المحاجر والمناجم، وقد تم فتح مناقصة في جوان 2003 تشمل 60 وسمحت هذه العملية توفير 350 مليون دينار للخزينة.
 - عقود الشراكة: عرفت تطورا كبيرا في قطاع المحروقات، حيث قامت سوناطراك بتوقيع شراكة مع عدة شركات أجنبية.

- الخوصصة من الأسفل: لقد سمح هذا الشكل ببروز القطاع الخاص وحقق نتائج معتبرة حيث 1998 نتائج حسنة حيث يقدر PIB خارج المحروقات بـ 73.7%، وارتفع رقم الأعمال بـ 33% مقارنة بـ 1997 وخلال نفس الفترة قدر الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص بـ 16.5% من الإنتاج الكلي.

خلال سنة 2000 ارتفع رقم الأعمال بـ 27%، القيمة المضافة 10%، مناصب العمل بـ 10%، كما بلغ عدد المؤسسات في نفس السنة 14000 مؤسسة، ويبلغ رقم أعمالها الإجمالي 87.5 مليار دج.

أما في سنة 2002، فكانت حصة القطاع الخاص أكثر من 70% من الإنتاج بمعدل نمو قدره 5% ومساهمته في خلق مناصب العمل بـ 6%، وعلى مستوى القيمة المضافة يهيمن القطاع الخاص في الخدمات بـ 88% مقابل 12% للقطاع العام، 66% في الصناعات الغذائية، 68% في البناء والأشغال العمومية، 73% في النسيج، 92% في الجلود والأحذية.

أما بخصوص فروع الأنشطة: كانت حصة السوق في سنة 2003 كما يلي في الحبوب: يستحوذ القطاع الخاص على 60% من حصة السوق.

في المشروبات: يشغل القطاع الخاص 100% من حصة السوق من المشروبات الغازية، 60% من العصير.

السكر: يشغل القطاع الخاص 100%، القطاع العام لاشيء.

الحليب ومشتقاته: يستحوذ القطاع الخاص على 92% من حصة السوق.

بالإضافة إلى ذلك، سمحت الخوصصة من الأسفل للقطاع الخاص بالاستثمار في عدة قطاعات: النقل

البري، الجوي البحري البنوك، التأمينات، الصناعة التحويلية، الصناعة الغذائية، الخدمات، الصحة، الزراعة،

التعليم. كما أن عدد مؤسسات القطاع الخاص ارتفع من 12000 عام 1999 إلى 20000

مؤسسة سنة 2003 (منها 2500 مؤسسة ص وم) مما سبق نستخلص أن حصيلة الخوصصة حسب هذا الاتجاه سجلت نتائج إيجابية إلى حد كبير، غير أن القطاعات التي تم الاستثمار فيها تبقى محدودة، وأن معظم المؤسسات المنجزة تعتبر صغيرة الحجم. و يبلغ عدد المؤسسات العمومية المعروضة للخوصصة في نهاية 2005-2007 مؤسسة اقتصادية، كما يوجد العديد من الملفات التي تم دراستها والموافقة عليها، إلا أنها لم تتم العملية إلى يومنا هذا وهو راجع إلى وضعية تلك المؤسسات. أما حصيلة الخوصصة الإجمالية من 2003-2007 فهي كما يلي:

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة التي تطرقنا إليها والتي تعالج الاشكالية التي تتمثل في التنوع الاقتصادي و فك الارتباط بالنفط مع التركيز على حالة الجزائر, حيث استهدت الدراسة بمختلف استراتيجيات التنوع الاقتصادي لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات المتمثلة في الاعتماد على التنمية الزراعية و استراتيجية احلال الواردات و تشجيع الصادرات بالاضافة الى استراتيجية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر . و من خلاله فان عملية التنوع الاقتصادي يعد مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على انتاج و تصدير سلعة او مادة اولية واحدة كالنفط مثلا , و الذي يجب ان يرتكز على برنامج اقتصادي دقيق ياخذ بعين الاعتبار جميع مقومات الاقتصاد الوطني و كيفية تنميتها و تطويرها من اجل نجاح التنوع الاقتصادي الذي يكفل تحقيق التنمية المستدامة.

كما تطرقنا في الجانب التطبيقي على مختلف القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري باعتبارها القطاعات الاساسية في الاقتصاد الوطني و التي تساعد في رفع الناتج المحلي الاجمالي.

و حاولنا التطرق الى الاطار القانوني و التنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق استحداث مؤسسات جديدة بالاضافة الى دعم الخوصصة , و منح الامتيازات و التسهيلات المالية للمستثمرين لفتح المجال للاستثمار الاجنبي في البلد و النهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق التنوع الاقتصادي.

و من خلال هذا خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج و جملة من الدراسات و التوصيات و الاقتراحات الهامة :

اولا: نتائج الدراسة

من خلال اختبار الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة تمكنا من الوصول الى جملة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري و منها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي:

بالنسبة للفرضية الاولى يتحقق التنوع الاقتصادي من خلال توسيع القاعدة الانتاجية التي تهدف الى تنوع مصادر الدخل و المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي , عكس التركيز الاقتصادي الذي يعرض الاقتصاد للصدمات

الخاتمة العامة

الخارجية ,كالتقلبات في اسعار النفط , وهذا التعرض من شأنه ينشأ تقلبات ارتدادية اقتصادية اخرى, و من ذلك زيادة درجة حساسية النشاط الاقتصادي الحقيقي تجاه صدمات اسعار النفط , و التخفيف منالتذبذبات و الاثار غير المباشرة التي تلي ذلك لا يكون الا باعتماد سياسة التنوع الفعال للصادرات بما يسمح بزيادة التنوع الاقتصادي . بالنسبة للفرضية الثانية فقد قامت الدولة الجزائرية بمجموعة من الاجراءات التنظيمية لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات و التخلص من التبعية للنفط من خلال ,استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات , بالاضافة الى دعم الخوصصة , و جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال منح مجموعة من الامتيازات و الاعفاءات .

التوصيات و الاقتراحات :

بينت لنا النتائج انه لابد من الاستفادة من الحقائق العلمية و النتائج التجريبية في ادراك اهمية التركيز على التنوع الاقتصادي و وضع اسس من السياسات لتجسيد استراتيجية مستقبلية تفيد في الابتعاد عن الاقتصاد الريعي و تنوع الاقتصاد حيث انه لنجاح عملية التنوع الاقتصادي في الجزائر و جب ان يتضمن اعتماد سياسة اقتصادية سليمة في القطاعات الارتكازية, و التي تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية الذي يعاني منها الاقتصاد الوطني,وذلك من خلال التركيز على القطاعات الانتاجية ذات القيمة المضافة العالية(الفلاحة و الصناعة و الخدمات) التي تؤدي الى ترقية الجهاز الانتاجي الى مصاف التنافسية و من اجل معالجة الاختلالات السابقة.

قائمة المراجع

اللغة العربية

قائمة الكتب

- التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. عمان الطبعة الاولى 2000.
- البنوك الشاملة وإدارتها عبد المطلب عبد الحميد ، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.
- كتاب العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ، جمال الدين عوىسات ،
- التجارة الخارجية ، رشاد العصار، عليان شريف، حسام داود، مصطفى سليمان ، طبعة 2000.
- إدارة البنوك و بورصات الأوراق المالية – بيروت الشركة العربية للنشر و التوزيع ، 1992.
- إدارة البنوك و بورصات الأوراق المالية – بيروت الشركة العربية للنشر و التوزيع ، 1992.
- اقتصاد النقود و البنوك ، محمود محمد شريف ، جامعة الإسكندرية ، دار المطبوعات الجديدة ، 1970 – 1971.
- إدارة البنوك ، زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، دار المسيرة للنشر و التوزيع. الطبعة الثانية.
- الضمان التجاري في الأوراق التجارية ، إبراهيم إسماعيل إبراهيم " دراسة قانونية، دار الثقافة للنشر و التوزيع 1999.
- محاضرات في اقتصاد البنوك ، د. شاكر القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية 1992.
- الوجيز في البنوك التجارية ، عبد الحق بوعتروس ، الجزائر 2000.

المذكرات

نورة بوكونة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2011.

موساوي اسية النظام المصرفي الجزائري و مشاكل تمويل التجارة الخارجية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص نقود مالية جامعة الجزائر 2001.